

حذر من «الاختلالات الهيكلية الخطيرة وغياب المعالجات العميقة»

البذالي: حركة التنمية الاقتصادية مرتبطة بالتسهيلات الحكومية



بدر البذالي

الدورة المستندية عائق كبير أمام الإنجاز والتخلص منها بإنشاء هيئة مسؤولة عن المشروعات

تي» وهو الأمر الذي سوفر عليها مبالغ طائلة، كما أنه يفتح الباب أمام الشركات الكويتية للاستثمار في الكويت، بدلاً من الهروب إلى دول المنطقة للاستثمار فيها بعد أن ضاقت عليهم نافذة المشاريع الاستثمارية الجديدة محلياً. وقال البذالي: إنه إذا كان الحديث عن مشاريع السبى أو تي» على النحو الأمثل في الكويت بشر لدى الحكومة المخاوف من التعرض لانتهايات بتتبعها بعض الشركات، بسبب الضغط الدينامي المستمر في السابق، فإن تحقيق العدالة في التعامل وعدم التفرقة بين الشركات ووجود رؤية علمية واضحة وإضافة إلى وضع آلية جديدة لنظام المبادرات وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص هو الأمر الذي يشترع باب التفاسف الشريف جيداً بين الشركات ويسهم في

تعديل قانون الـ«بي أو تي» هدف رئيسي باعتباره مطلباً مزمناً للقطاع الخاص

مبينة الأعمال والخلفية التشريعية السلمية لها من شأنه أن يحرك الاستثمارات الرائدة محلياً، ويقود إلى تجاوز تعثرها، مشيراً إلى أن نجاح مشاريع هذا القطاع حقيقياً تشكل القطاع الخاص أولاً ومن ثم حلها قبل الانلاقات في الشارع والقوانين والتشديد في تطبيقها بما ينعكس سلباً على الشركات. وبين البذالي أن استمرار الجمود في مشاريع السبى أو تي» على النحو الحالي من شأنه أن يطرح مزيداً من التبعيدات المالية أمام عجلة التنمية الحقيقية، ويؤدي إلى تراجع المشاريع التطويرية الزمة، منوها إلى أن الحكومة قادرة على إحداث تغيير كبير في الكويت من خلال تعديل بعض مواد القانون لمشاريع السبى أو

قال النائب بدر البذالي: إن حركة التنمية الاقتصادية المستهدفة في الكويت مرتبطة بشكل أساسي بالتسهيلات التي ستقدمها الحكومة في المرحلة المقبلة، وموقفها التنفيذي من مشاريع التنمية الحقيقية. وأضاف البذالي في تصريح صحافي أنه بولي أهمية خاصة للملف الاقتصادي، وأنه باتي على رأس اهتماماته كتاب يدرك جيداً الاختلالات الهيكلية الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الوطني، مقابل غياب المعالجات العميقة التي يمكن أن تقضي حركة التنمية

وأضاف أنه إذا كانت الانتهايات بتعجيل المشاريع والقوانين الضرورية لإطلاق عجلة التنمية، فإن الفرصة تبدو سائحة الآن أمامها أكثر من أي وقت مضى للتفاهم مع مجلس الأمة الجديد لانتهايات الجديدة في تقديم الصورة المعاكسة.

وأعاد البذالي إلى تعديل قانون السبى أو تي» باتي ضمن أهدافه الرئيسية باعتباره مطلباً مزمناً للقطاع الخاص، كاحد أبرز أوجه الحلول الاقتصادية التي يمكن أن تدفع قطار التنمية المحلية مما ينبغي، وبما يحقق التنمية المستدامة في بلد طامحاً كان يتقص مسؤوليته وضع جدية التنفيذ كمياد وليس شعاراً.

وأضاف أن تسهيل شروط مشاريع الـ«بي أو تي» ونتيجة

النواب: استبعاد

لإسقاط فوائذ القروض عن المواطنين». وأوضح النائب أحمد لاري أن أمر اختيار أعضاء الحكومة متروك لسوء رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لاختيار من يراه مناسباً، منوها إلى أن هناك توجهات عامة بضرورة اختيار من يمثل إضافة نوعية لعمل وزارة، ويطلب بمرعاة مخرجات العملية الانتخابية، مشدداً في الوقت نفسه على أن الأهم من اختيار الوزراء هو تغيير النهج والأسلوب في مجلس الوزراء فيما يخص الإدارة.

ورفض لاري إطلاق سمي المجموعة الشعبية داخل المجلس، مؤكداً أن المسعى الصحيح هو «كتلة الخمسين»، وأن النواب الشعبية يتحركون مع كافة الأعضاء الباقين للتأكيد على العمل من داخل اللجان، كما أشار إلى أنه يدعم إعادة توزيع د.فاضل صفر مرة أخرى، لما يتمتع به من قفاءة ومهنية بعلمه، وأوضح أنه ومجموعة من النواب الشعبية التقوا رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الخميس الماضي، مبيناً أنهم لسوا من خلال اللقاء تجاوباً وتعاوناً كبيراً من رئيس الحكومة حول عدد من المواضيع التي طرحت، متميناً أن يتعكس ذلك التجاوب إيجاباً على العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية وإلى عمل ملموس.

أضاف: كما أكدنا لرئيس الحكومة لضمان التعاون أن تغير الحكومة من ادائها ونهجها في العمل، وليس الاكتفاء بتغيير الوزراء. وحول مشروع إسقاط فوائذ القروض قال لاري: ندعم هذا المشروع منذ البداية لكنه يحتاج إلى بلورة قانون، لافتاً أنه من الممكن أن يتبنى المشروع بقانون الذي قدم من قبل في مجلس 2009. وكثفت النائب يعقوب الصانع عن جملة من الاقنويات التي سيتم الاتفاق عليها في المرحلة المقبلة من أبرزها الجانب الأمني ومكافحة الفساد وشروع الحكومة الإلكترونية.

وقال الصانع: أن الانضمام لم يتم التطرق فيه لاختيار الوزراء، ولكن من لم يؤمن بمرسوم الصوت الواحد الصادر عن سمو الأمير فيقبل تأكيد لن يكون شريكاً فعالاً في تعزيز التعاون بين السلطين، كما أن ذلك يتعارض مع مبدأ التضامن الحكومي، مستنداً بالمقول: ولكن أراى رئيس الحكومة وتعهد بأن ذاك الوزير أو هذا يستعان ففعل تأكيد سيكون لدينا تعاون معه إلى أن ينحيت العكس، وأضاف أن من أهم أولوياته القضية الأمنية، مشيراً إلى أن الوضع الأمني يحتاج إلى عدة تشريعات منها قانون وضع السلاح وإلى منظومة أمنية للكشف عن بعض الحريزين والمخربين، وضرورة تفعيل الشابة الإدارية وقوانين مكافحة الفساد، والمشاريع الخاصة بدفع عجلة التنمية والتنمية المستدامة، أملاً أن يتم تشكيل الحكومة بطريقة تساعد في عملية الانجاز والتنمية.

من جهتها نفت النائبة صفاء الهاشم ما تردد عن تلقيها عرضاً بالتوزيع وقالت: «أنا مصرة على إداء عملي من داخل المؤسسة التشريعية»، معتبرة أن وجودها في مجلس النواب الحالي ينشر بخير لأنها جاءت معبرة بحق عن فئات الناخبين، ولم تأت من خلال تحالفات وتباعد أصوات.

وذكرت الهاشم أنها أبدت خلال لقائها بسمو رئيس الوزراء تحفظها على توزيع المقاطعة أو من دعوا للمقاطعة أو للمسؤولين عليهم أو «الأخوان» مضيفة: «سكون لي أسلوب آخر في التعاطي مع هؤلاء لو تم توزيعهم».

وشددت على أنه «لم يعد أمام سمو الرئيس عثر في التعاون مع المجلس الذي يضم كوكبة من الوجود الجديدة». وعلم محاولات عرقلة عقد الجلسة الانتقائية قالت: الله يصبر قلوبنا عليهم، فهؤلاء بعضهم يهدد بأن يجلب سلاف رمل أمام مدخل المجلس، وآخر يهدد بحشد الإطفال، وهذا كله «شغل سكيل وصبيان»، مؤكداً «أنهم حتى لو اعتقلوا كل الداخل سوف تعقد جلستنا في الخارج».

وحول المطالبة بإسقاط القروض أشارت الهاشم تنص على أنها معارضة لإسقاط القروض ولكنها تتبنى مقترحاً آخر يقضي بإعادة جدولتها حتى يتم التخفيف على المقترضين.

وأتفق النائب مشاري الحسيني مع ما ذهبت إليه الهاشم من ضرورة «استبعاد الأشخاص الذين يمكن أن يشكل وجودهم في الحكومة الجديدة مشروع أزمة بين السلطين»، ورأى الحسيني أن الفرصة مواتية لتفعيل الجاد، خصوصاً أن هناك وقتاً طويلاً ثراه تعاوناً شامياً - شامياً وشامياً - حكومياً، وقال: نحن مع أي اقتراح يصب في مصلحة المواطن، وأي مشروع هدفه رفع المعاناة عن الكويتيين ندعمه بكل قوة، ولا ريب أن إسقاط فوائذ القروض من ضمن الأمور التي ندعمها، ومواد الدستور تنص على أشياء كثيرة تعزز لنا المبدأ وخصوصاً المواد المتعلقة بحماية الأسرة وحماية الناشئة، ففوائذ القروض تدخل بشكل مباشر في انهيار الأسرة من خلال تحميل العوائل ديونا كثيرة، وبين الحسيني: أن المعارضة خواننا وإهنا واستندون إلى مبدأ الديمقراطية، ونأمل أن يتعزز. ويتروكا للديمقراطية أن تأخذ مجراها، وهناك حق لسوء أمير البلاد في الرسوم الواحد، وعليهم أن يتحلوا بالديمقراطية ويتروكا لنا المجال للعمل.

وتمنى النائب خالد الشطي أن تقوم التشكيلة الحكومية على اسس وركائز تتوافقية تخدم المرحلة المقبلة للكويت، فلاذري مبدأ الحصانة في الاختيار سارية، ولا نريد ضغط التيارات، ورئيس الوزراء هو الذي له الحق في اختيار وزرائه، وفي الوقت ذاته ندعوه إلى اختيار رجال علميين يخدمون الشعب الكويتي، ولا يكونون مؤزمين مع مجلس الأمة».

وشدد الشطي على أن هذه الحلية هي حقبة انجازات، وتنتمي إلى يضع النواب اإيديهم في أيدي بعض وأن يدعوا يد التعاون إلى الحكومة، من أجل تحقيق الانجازات.

ورأى النائب هاني شمس أن تحديد الوزراء يجب أن يتم بناء على فراءة

إلى تفهم كبير من الحكومة وتعاون اكبر بين جهاتها المتعددة للوصول إليها.

وبين أن المرحلة المقبلة تتطلب تصرفاً حكومياً سريعاً وجاداً للشهوض بالمشاريع الكبرى ومعاودة طرح وتبني الأفكار الجديدة من قبل القطاع الخاص سعياً لتنفيذ مشاريع التنمية التي توقفت منذ سنوات، مضيقاً أن المرحلة المقبلة تحتاج لتعاون وتكاتف الجميع حكومة ونواب من أجل مصلحة الكويت فقط. وأضاف البذالي أن مشاريع السبى أو تي» تعتبر فرصة للحكومة لتسريع مشاريع البنية التحتية وصولاً إلى التنمية الحقيقية في البلاد كإجراء تعويضي عن السنوات التي خسرتها الكويت على امل تنفيذ خطة التنمية الحكومية التي لم تولد أصلا إلا إعلامياً، مؤكداً على أهمية إعادة النظر في الشروط المرجعية لمشاريع السبى أو تي» وتعديلها بما يحقق مواءمة حقيقية بين مصلحة الوطن والمستثمر، بما في ذلك عمليات التقييم وتنوير خبرات الأفراد المشاركين فيها وكذلك بعض معايير التقييم وإجراء التوقيع والتأخير على العقود وتسلم الموقع وأخيراً مدة الاستثمار بهذه المشاريع، مشيراً إلى أن الانقصة العامة لتلك المشاريع يجب أن تنبع من الإهتمام بالجانب الاقتصادي أكثر من أي اعتبار آخر.

تحتاج

دقيقة للحدث الديمقراطي والاستجابة التي تمت من قبل الشعب، والتكلر بعين الاعتبار إلى من احكمك إلى الدستور، لأن الناس تعلق آمالها على السلطين في هذه الرحلة للانجاز، مبيناً أن عدم التوافق بين السلطين قد يكون عائقاً للانجاز.

وعتبر النائب مبارك التجادة المجلس الحالي فرصة ذهبية للحكومة للانجاز والتنمية، داعياً إياها إلى عدم تكرار الأعدار التي كانت تطلقها في السابق وخصوصاً قولها أن المجلس يقف عقبة أمام الانجاز، فالآن انفتت جميع الأعدار وعليها أن تكون بمستوى ما أنتج عليها من فرصة. وقال التجادة: «أن لم تستغل الحكومة ما هو متاح لها راهناً، فعليها أن تستعد للمواجهة، نحن لن نهول الأمر، أو نصنع بطولات وهمية، ولكننا ستحاسب الحكومة أن قصرت في عملها».

أضاف: أن هناك شقين في التعامل مع المقترضين على المجلس الحالي، فحشد تحترم وجهة النظر، ونعمل على حمايتها، ولكننا ضد تجاوز القانون، ولا تقبل بأي إجراء خارج إطار الدستور، وعموماً أنا لذي سماع من أجل فتح نافذة تتيح لنا إصلاح ذات البين، واختراف جدار الاصطفافات، ونأمل أن نوفق في ذلك، وأكد التجادة تأييده لإسقاط فوائذ القروض، خصوصاً أن بعض الأجهزة الحكومية ومنها البنك المركزي تتحمل المظنة التي عانى منها المواطنون، وفي ظل الفوائض المالية التي تتمتع بها الدولة، علينا أن نسعى إلى إسقاط فوائذ القروض.

ورفض النائب بدر البذالي تدخل أي طرف في اختيار أعضاء الحكومة الجديدة، مؤكداً أن الكلمة النهائية هي هذا الأمر هي لصاحب السمو الأمير، وسمو رئيس الوزراء، وقال البذالي في تصريح إلى «الصباح»: تنتمي في هذا المجلس إلى كل سلطة اختصاصاتها ولا نندعماها، وأن نركز كنواب في عملنا التشريعي المنوط بنا. بدوره أعلن النائب سعود الحريجي عن استمرار المشاورات لتشكيل كتلة نيابية إسلامية، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه يفضل تسميتها «كتلة المحافظين»، بهدف السعي للحفاظ على القيم الكويتية والعربية والإسلامية الأصيلة.

وزير الدفاع

بزيارة وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا والوادر المرافق للكويت متمنياً لهم طيب الإقامة وأن تسهم مثل هذه الزيارات بتعزيز أواصر التعاون بين البلدين الصديقين، وتعتبر زيارة بانيتا للكويت تأكيداً لمكانتها الاستراتيجية والسياسية في المنطقة والتي تربطها بالولايات المتحدة العديد من الاتفاقيات التي يقدم فيها الجانبين الكثير من أوجه التعاون المشترك الذي يعكس مثانة العلاقات بين البلدين، وقال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا أن القوات الأمريكية مستعدة على «حضور قوي» في الشرق الأوسط بالرغم من توجه سترالنجي نحو آسيا.

وتنوي الولايات المتحدة نشر غالبية سفنها الحربية في منطقة آسيا المحيط الهادئ إلى جانب أسلحة متطورة أخرى، إلا أن بانيتا شدد على أن قوات امريكية مهمة ستبقى منتشرة في الشرق الأوسط. وقال المحافظين على متن طائرته قبيل وصوله إلى الكويت لتعزيز العلاقات المستمرة مع الدولة الخليجية في ظل التوتر الاقليمي مع إيران، داعيناً أيئك لدم أن الولايات المتحدة قوية بما يكفي لالقاء على حضور قوي في الشرق الأوسط وفي المحيط الهادئ بنفس الوقت».

وأقر بانته ببعين على واشنطن أن تكون «مرتدة» في إدارة قوانها في زمن يسهم بالتفتش وسيتبقى حاملة طائرات واحدة في الشرق الأوسط لمدة شهرين من أجل إجراء أعمال صيانة على الحاملة الأخرى الموجودة في المنطقة وهي يو إس اس تيمبزن. وذكر بانيتا بأن الولايات المتحدة ما زالت تنشر حوالي خمسين ألف جندي في منطقة الشرق الأوسط عموماً. وقال «في النهاية أنا متأكد أننا ستكون قادرين على الإبقاء على السفن والقوات التي نحتاجها».

ونشرت الولايات المتحدة مزيداً من السفن والطائرات في الخليج خلال السنة الماضية بعد أن هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي في حال قاطعت الدول الغربية الصادرات النفطية لإيران.

وخلال زيارته إلى الكويت الثلاثاء والأربعاء، سيجري بانيتا محادثات مع أمير البلاد وباقى المسؤولين، وسيلقي كذلك مع حوالي 13500 عسكري أمريكي منتشرين في هذا البلد لشكرهم على خدمتهم قبل فترة عيد الميلاد، وهي أول زيارة لوزير دفاع امريكي إلى الكويت منذ خمس سنوات، وعن الكويت، قال بانيتا «نتشاطر تاريخاً من التعاون يعود لحرب الخليج الأولى»، وأضاف هذا البلد به الشريك الهام، وأضاف «انطلق إلى إجراء محادثات حول كيف يمكننا مع حكومة الكويت أن نعزيز تعاوننا أزاء التحديات في المنطقة حضوراً في الكويت وباقى منطقة الخليج يساعد في تعزيز قدرات الدول العربية لنا في مجال ردع الاعتداءات والشاكد من وجود قدرة أفضل على مواجهة الأزمات في المنطقة».

«الخارجية» طويلا

جاء ذلك خلال تصريح صحافي ادلى به الجار الهل بعد حضوره الحفل الذي أقامته السفارة اليابانية بمناسبة ذكرى العيد الوطني.

وفيما يتعلق بسيران صلاحية المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط أوضح أن المبادرة العربية «لازالت صالحة لأن تكون أساساً لأي تسوية سلمية لحل النزاع العربي الإسرائيلي».